الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/54/L.2
14 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

غيانا*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجه البلدان النامية بغية مساعدتها في إيجاد مخرج دائم من أعباء الدين التي لا يمكن تحملها،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة، رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي تنطوي عليها، من أجل تنفيذ برامج الإصلاح والتثبيت الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات على الصعيد المحلي، وتقليل التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الوقت نفسه في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

151099 151099 99-29795

والتصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات أمان اجتماعي للطبقات الضعيفة والأشد فقرا بين سكانها،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ استمرار عبء الديون المرتفعة التي تتحملها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، التي تفاقمت نتيجة للانخفاضات المستمرة في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أيضا أن الأزمات المالية الأخيرة قد فاقمت من عبء خدمة الدين الذي تتحمله كثير من البلدان النامية، ومن بينها البلدان المتوسطة الدخل، مما جعل من الصعب عليها تعبئة موارد كافية لخدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا متزايدا من البلدان المتوسطة الدخل يواجه صعوبات جمة في تحمل أعباء خدمة الدين الخارجي، وأن بعض هذه البلدان قد وقعت في قبضة الديون الثقيلة،

وإذ تؤكد أن قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الديون ضرورية لنموها الاقتصادي المطرد ولأداء الاقتصاد العالمي لمهامه بيسر،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن تهديد الديون المحدق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعيد عن أن ينقشع، وأن خطى تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطيئة للغاية بسبب تعقد العملية ذاتها وبسبب قيود التمويل،

وإذ تؤكد ضرورة أن تعالج الاستراتيجية الدولية، الناشئة للديون، على نحو كامل قدرة البلدان النامية على تحمل الديون، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة الماسة إلى التنفيذ الكامل والسريع للمبادرات التي ستساعد البلدان النامية بقدر أكبر، وخاصة البلدان الأفقر والمثقلة بالديون ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة الديون فيها، في ضوء المستويات المرتفعة والتي لا يمكن تحملها السائدة فيها لأعباء المجموع الكلي لأصل الدين وخدمته،

وإذ تؤكد أيضا الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة، تؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، وتيسير إمكانية وصولها إلى الأسواق وحصولها على التكنولوجيا فضلا عن تعزيز

تحسين أسعار السلع الأساسية واستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية والتمكين من توفير موارد كافية للتنمية،

وإذ ترحب بالمبادة التي اتخذتها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في اجتماعها المعقود في كولونيا بألمانيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات الأخيرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ تقر الإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة سواء في إطار نادي باريس أو من خلال إلغاء الديون والإعفاء المساوي لذلك من الديون الرسمية الثنائية،

وإذ تؤكد أن الآليات من قبيل إعادة جدولة الديون وتحويل الديون لم تحل المشاكل المتصلة بقدرة البلدان النامية المدينة على تحمل الديون في الأجل الطويل،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة قيام المجتمع الدولي بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى من أجل الإسهام في إيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات منحى إنمائي ودائمة لمشاكل الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية[(١)]؛

٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٣ - تسلم أيضا بأن مبادرة كولونيا والقرارات الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تسهم في تحقيق حلول دائمة لأعباء الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون؛

٤ - تسلم كذلك بأن العقبة الرئيسية التي تواجه التنفيذ العاجل للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي القيود المالية، وتكرر في هذا الصدد نداءها إلى البلدان الصناعية التي لم تسهم بعد في مرفق التكيف الهيكلي المعزز (الذي يطلق عليه حاليا مرفق تقليل الفقر والنمو) وفي الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بأن تتقدم على الفور بمساهماتها؛

---

(١) A/54/370.

٥ - تلاحظ أنه حتى مع ما يسمى "بنقطة الإكمال العائمة"، فإن تنفيذ المبادرة في البلدان المؤهلة على مرحلتين تمتد كل منهما ثلاث سنوات، لا يزال يمثل إطارا طويل الأجل قبل أن يمكن حدوث تخفيف فعلي لعبء الديون، وتشجع في هذا الصدد على النظر في تقصير الإطار الزمني لتنفيذ المبادرة في البلدان المؤهلة لكي يمكن تخفيف عبء ديونها بأسرع ما يمكن، ومساعدتها بالتالي على التحرك مباشرة في اتجاه طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية؛

٦ - تلاحظ أيضا أنه على الرغم من أنه ثمة احتمال في الوقت الحالي لاتساع نطاق أهلية تطبيق المبادرة بحيث تشمل ٣٦ بلدا، فلا يزال من اللازم استعراض قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها حالات البلدان المثقلة بالديون الواقعة على الحد الفاصل، للتأكد من أنه سيجري النظر في إطار المبادرة في حالة جميع البلدان التي تواجه صعوبات متعلقة بخدمة الديون، وتشجع أيضا في هذا الصدد على النظر في تطبيق معايير أقل صرامة للأهلية، وبصفة خاصة عن طريق تقليل نسبة الديون إلى الصادرات ونسبة خدمة الديون إلى الصادرات؛

٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تعزيز شفافية ونزاهة تحليل القدرة على تحمل الديون، عن طريق جملة أمور منها تكليف مصادر منصفة يجري اختيارها بالتشاور مع الدائنين والمدينين وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بإجراء دراسات في هذا الصدد والاستعانة بهذه الدراسات حسب الاقتضاء؛

٨ - تلاحظ الاتفاق بشأن عناصر الخطة التمويلية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي ستتيح بدء تنفيذ الإطار المعزز للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والشروع في تخفيف عبء الديون في البلدان التي تحتاج إلى تخفيف لديونها بأثر رجعي وإلى البلدان التي من المتوقع أن تبلغ نقطة اتخاذ القرار في المدى القريب، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية تطبيق المبادرة المعززة على البلدان المؤهلة التي وصلت بالفعل إلى نقطة القرار أو نقط الإكمال في إطار المبادرة السابقة؛

٩ - تؤكد على ضرورة التنفيذ المرن للإطار المقترح من أجل تعزيز الصلة بين تخفيف عبء الديون وتقليل الفقر، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة ألا يحول عدم وجود ورقة استراتيجية متفق عليها بشأن تقليل الفقر دون بلوغ نقطة اتخاذ القرار وأن يكون التقدم الملموس في تنفيذ استراتيجية تقليل الفقر في البلدان المؤهلة بموجب المبادرة كافيا في كل الحالات لبلوغ نقطتي اتخاذ القرار والإكمال بموجب الإطار المعزز؛

١٠ - تشدد على ضرورة أن تكون برامج تقليل الفقر، المتصلة بالمبادرة المعززة، نابعة من الأقطار ومعدة وفقا لأولويات وبرامج البلدان المؤهلة بموجب المبادرة؛

١١ - تؤكد الحاجة الحاسمة لأن تهتدي جميع مبادرات تخفيف الديون، بطرائق شفافة ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر، تنطوي على إشراك البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجرى أثناء فترة التكيف؛

١٢ - تحث البلدان الدائنة على النظر في الإلغاء الكلي للديون الثنائية الرسمية للبلدان المستحقة بموجب المبادرة، والبلدان الخارجة من نزاع، ولا سيما البلدان التي عليها متأخرات مزمنة، والبلدان النامية التي أصابتها كوارث طبيعية خطيرة، والبلدان ذات المؤشرات المنخفضة للغاية في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وتدعو الأمين العام، في هذا الصدد، إلى النظر في السبل والطرائق اللازمة لبناء تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في البلدان الدائنة، بما في ذلك "يوبيل عام ٢٠٠٠"، لضمان العمل في أقرب وقت ممكن على تنفيذ قرارات الإعفاء من الديون، حتى يتسنى للبلدان المستحقة بموجب المبادرة أن تستفيد بسرعة من هذه القرارات؛

١٣ - تكرر من جديد المبدأ الأساسي، في اتساق مع القرارات السابقة للجمعية العامة، الذي يقضي بألا يخل تمويل أي إعفاء من الديون بالدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية الأخرى التي تخدم البلدان النامية، وترحب في هذا الصدد بقرار لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ألا يكون في تمويل الإعفاء من الديون مساس بالتمويل المتاح من خلال منافذ المعاملات التساهلية مثل المؤسسة الإنمائية الدولية، وتعرب عن تقديرها لبلوغ أو حتى لتجاوز بعض البلدان المتقدمة النمو الهدف المتفق عليه دوليا للمعونة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة، وتطلب في الوقت ذاته إلى البلدان المتقدمة النمو الأخرى تحقيق هذا الهدف للمعونة الإنمائية الرسمية؛

١٤ - تعرب عن ارتياحها للإجراء الذي اتخذته البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، فيما يتعلق بديون البلدان المتأثرة بالإعصار ميتش، وتشدد من جديد، في هذا الصدد، على ضرورة تحقيق الوعود الثنائية بالإعفاء من الديون في أقرب الآجال، عملا على تحرير الموارد التي تحتاج إليها جهود التعمير الوطنية، وترحب بما قررته بلدان مختلفة من إسقاط الديون الثنائية لنيكاراغوا وهندوراس، وتدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذو هذه البلدان؛

١٥ - تشجع أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالة البلدان التي يرتفع فيها مستوى الديون المتراكمة ارتفاعا كبيرا، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تدابير تحويل ديون البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان المتوسطة الدخل، بغية تقديم مساهمة مناسبة ومطردة من أجل الهدف المشترك، وهو القدرة على تحمل الديون؛

١٦ - تسلم بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها البلدان النامية المتوسطة الدخل بسبب التزاماتها في خدمة الديون الخارجية، وتلاحظ تدهور الحالة في بعض هذه البلدان الذي قد يؤدي إلى الإعسار، مما سيتطلب خفضا عاجلا للديون؛

١٧ - تدعو إلى اتخاذ إجراءات متفق عليها للعمل بشكل فعال على معالجة مسألة قدرة البلدان النامية المتوسطة الدخل على تحمل الديون، من أجل حل مشاكل هذه البلدان في تحمل الديون الطويلة الأجل بعدة وسائل، منها إجراء خفض كبير لأصل ديونها، وغير ذلك من الآليات المناسبة والمنظمة لتخفيض

الديون، وتشجع الدائنين الخاصين، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم الرامية إلى معالجة مشاكل الديون التجارية للبلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما التي تأثرت بالأزمات المالية الأخيرة، وتشجع أيضا جميع البلدان الدائنة والبلدان المتوسطة الدخل المدينة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من جميع الآليات الموجودة لتخفيض الديون؛

١٨ - تسلم بالحاجة إلى تعزيز قدرة المرافق القائمة على إيجاد تدابير لتخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، مثل مقايضة الديون برأسمال سهمي، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية التي يجب أن تنفذ على نطاق واسع بحيث يمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية، وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أضعف قطاعات المجتمع في تلك البلدان، وتطوير تقنيات تحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية بما يتمشى والأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥[٢]؛

١٩ - تسلم أيضا بالأثر الضار الناجم عن تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف على أسعار الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، وكذلك توخي اتباع نهج منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب لتحرير الحسابات الرأسمالية، بغية تخفيف الأثر الناجم عن ذلك التقلب وقلة الحصول على التمويل الخارجي؛

٢٠ - تحيط علما بإصلاح عمليات مرفق تخفيف الفقر والنمو من أجل التركيز على زيادة إبراز الهدف المتمثل في دعم جهود البلدان لتخفيف الفقر، مع التسليم بأن تخفيف أعباء الديون لن يكفي وحده لبلوغ هدف القضاء على الفقر، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تأمين مستواه المناسب من الدعم التمويلي؛

٢١ - تعيد تأكيد استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات[٣]، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الرسمية الثنائية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

---

(٢) انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

(٣) القرار ٥٠/١٠٣، المرفق.

٢٢ - تؤكد الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون. وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون المتراكمة واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٢٣ - تؤكد أيضا أهمية اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمات المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الخارجية من أجل تنمية البلدان النامية، بما فيها البلدان الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛

٢٤ - تؤكد كذلك أهمية التجارة للتنمية وتخفيف الفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي المتواصل، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تحقق الجولة القادمة للمفاوضات التجارية منافع مبكرة وكبيرة للبلدان النامية، وكذلك توسيع فرص وصولها إلى الأسواق وزيادة خفض الحواجز التي تعترض تجارتها؛

٢٥ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات، والصادرة كذلك في أعقاب عمليات الاستعراض، بشأن التطور المتعلق بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية ومشاكل خدمة ديونها؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن هذا البند تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا والبلدان النامية المتوسطة الدخل، وكذلك اقتراحات بشأن اتخاذ تدابير أو إنشاء آليات محددة وملموسة لحل هذه المشاكل حلا دائما؛

٢٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -